

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٤٨٢

الجمعة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد باكوراموتسا (رواندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد لافروف
	الأرجنتين السيد كارديناس
	إسبانيا السيد يانيز بارنويغو
	باكستان السيد ماركر
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا
	جيبوتي السيد دوراني
	الصين السيد لي جاوشنغ
	عمان السيد الخصيبي
	فرنسا السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية السير ديفيد هناي
	نيجيريا السيد غمباري
	نيوزيلندا السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد إندر فورث

جدول الأعمال

الحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1994/1363)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1994/1363)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ مجلس الأمن بأدني تلقيت رسالة من ممثل طاجيكستان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بعد موافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد قيوموف (طاجيكستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبداً مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان، الوثيقة S/1994/1363.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/1415، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول ممثل طاجيكستان، وأعطيه الكلمة.

السيد قيوموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونتمنى لكم النجاح في اضطلاعكم بهذه المهمة الصعبة والملتزمة بالمسؤولية.

كما أود أن أعبر عن امتناني الصادق للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، السفيرة مادلين ألبرايت، على عملها المكثف والمتنوع كرئيسة لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

أود أن أعتنم فرصة هذا البيان الأول في مجلس الأمن لأعبر عن أعمق مشاعر الاحترام وخالص الامتنان من شعب وحكومة طاجيكستان الى الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، على تضانيه الذي لا يلين من أجل قضية صيانة السلم والأمن وعلى جهوده الحيوية للنهوض بتسوية سلمية للصراع في طاجيكستان.

لقد درس وفدنا بعناية تقرير الأمين العام الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن الحالة في طاجيكستان ويشاطره استنتاجاته وتوصياته الجوهرية. وتؤيد حكومتي قرار مجلس الأمن المتعلق بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وتعرب عن الأمل في أن يزداد حجمها. إن حكومتي تعول على أن نداءات الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة ذات المسؤولية الأولية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ستلقى آذانا صاغية من جانب جميع أطراف الصراع.

وحكومتي على اقتناع بأن الحوار السياسي، بالاقتران مع التدابير التي نتخذها لترسيخ الديمقراطية في الحياة السياسية للبلد، كاعتماد دستور جديد، والانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية والمحلية القادمة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، من شأنها أن تمهد السبيل صوب المصالحة الوطنية في طاجيكستان.

لقد طلب مني أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن قيادة طاجيكستان تنتهج سياسة ثابتة ترمي الى تحقيق المصالحة الوطنية وأنها تعتبر الاتفاق بشأن الوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية الأفغانية وداخل البلد وتمديد فترة الاتفاق نجاحا مبدئيا في هذا الاتجاه. وهي

تجري في طاجيكستان إقامة حكومة جديدة. واليوم، بدلا من الوزارات ولجان الدولة السابقة البالغ عددها ٢٦، تتألف الحكومة من ١٨ وزارة وثلاث لجان دولة. ويصطلح بتخفيض يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من الموظفين الإداريين. ونعلق أهمية كبرى على نداء مجلس الأمن إلى جميع الدول والجهات الأخرى المعنية بالكف عن القيام بأية أعمال قد تعقد عملية السلام. ونأمل أن يلتزم بهذا النداء أيضا أولئك الذين يرسلون المرتزقة الأجانب للإنضمام إلى صفوف فصائل المعارضة اللدودة في أراضي أفغانستان، وبذلك فإننا رسميا نبلغ مجلس الأمن بمشاركة هذه العناصر في الهجمات المسلحة.

إن تطبيع الحالة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية واستقرار الحالة في طاجيكستان عمليتان مترابطتان تعتمد إحداهما على الأخرى. وغني عن البيان أن الصدمات المسلحة على حدودنا مع أفغانستان محفوفة بتحديات خطيرة للسلام والأمن في منطقة آسيا الوسطى بأكملها. وفي ظل الظروف الحالية، فإن جمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان والاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان وجمهورية أوزبكستان وقعت اتفاقا على أن تنشئ في إقليم بلدي قسوات حفظ سلم جماعية. ووزراء خارجية هذه الدول الخمس أبلغوا رسميا الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، بهذا في البيانين المشتركين الصادرين في ٢٤ آب/أغسطس و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وشعب طاجيكستان محق في تصوره بأن قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة تشكل حائلا دون أن تتسرب إلى حدودنا الجنوبية الشرارة الخطيرة للصراع الشرس الجاري في أفغانستان المجاورة، كما ينظر إليه باعتباره مجرد تدبير يرمي إلى الحماية ضد الإرهاب المسلح. إننا نتوق جدا إلى أن يتحقق السلم والهدوء والرفاه لشعب أفغانستان الصديق. وهدفنا الوحيد هو الحفاظ على السلامة الإقليمية لطاجيكستان ووحدتها المتعددة القوميات وعودة السلم والوفاق إلى أرضنا.

إن إنشاء قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة على أساس معاهدة الأمن المشترك بين بلدان الكمنولث عنصر أساسي في تنفيذ مبدأ الدبلوماسية الوقائية الوارد في تقرير الأمين العام

عازمة تماما على البناء على هذه المنجزات وبذل كل ما في وسعها للامتثال للاتفاق.

وفي التأكيد من جديد على تفاني حكومتي في البحث عن السبل الكفيلة بإنهاء الصراع عن طريق المفاوضات فيما بين الطاجيكيين، أود أن أؤكد على أن هذا المسعى الصعب التماسا لحلول معقدة لن يكون ناجحا إلا بامتثال الأطراف الثابت بالتزاماتها بموجب اتفاق الوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية الأفغانية وفي داخل البلد.

إن ما يجعلنا نشعر ببالغ القلق هو الاستمرار والتصاعد - في عدد من الحالات في الآونة الأخيرة - من جانب فصائل متمردي المعارضة لتأجيج الجو بأعمال التخريب واحتجاز الرهائن وأعمال الإرهاب ضد المواطنين المسالمين، وخاصة ضد المفكرين. وفي الفترة منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وحدها، انتهك مقاتلو المعارضة أحكام اتفاق الوقف المؤقت لإطلاق النار أكثر من ٥٠ مرة. وقامت المجموعات المسلحة ب ٣٤ محاولة لاختراق الحدود الطاجيكية - الأفغانية. ولقد قصفت مراكز الحدود والمنشآت المؤقتة والتفصيلات العسكرية في حوالي ٢٠ مناسبة. وهنا نعلق أهمية على توجيه المجلس نداء عاجلا إلى الأطراف للامتثال الصارم للالتزامات التي تعهدت بها بتنفيذ الاتفاق تنفيذا تاما والامتناع عن الإقدام على أي خطوات من شأنها أن تسبب تفاقم الحالة القائمة أو تعرقل العملية صوب المصالحة الوطنية.

وباسم حكومة طاجيكستان، أود أن أؤكد لمجلس الأمن أنها ستعاون تماما مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة وستكون مستعدة بسرعة لإبرام اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مركز البعثة.

كما أود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن أن رئيس مجلس الوزراء أصدر في ٢ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، بموجب الدستور الجديد لطاجيكستان، مرسوما يناشد فيه السكان بالنبذ والتدمير طوعيا لجميع الأسلحة والذخيرة والعتاد العسكري - وهو مرسوم صادق عليه مجلس الجمهورية.

الأمل بأن الجهود المشتركة لأصدقاء شعب طاجيكستان ستساعد كثيرا في إحراز تقدم حقيقي صوب المصالحة الوطنية خلال الجولة الرابعة الوشيكة للمحادثات بين الأطراف الطاجيكية في موسكو.

إن قيادة جمهورية طاجيكستان تؤكد من جديد مرة أخرى عزمها على بذل كل الجهود الضرورية لمواصلة المفاوضات بغية تحقيق المصالحة الوطنية في البلاد وتقتصر على المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة الطاجيكية والمناطق المتاخمة لأفغانستان أن تكف عن استعراضات القوة غير المسؤولة وأن تمتثل للاتفاق بين الأطراف الطاجيكية على الوقف المؤقت لإطلاق النار، فتهدى بالتالي الظروف الضرورية للسعي بشكل متسق إلى إيجاد حلول سياسية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل طاجيكستان على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد الخصبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سبق لوفدي أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانته بمناسبة تقلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. بيد أنني أود أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل لكم ولوفدكم.

كذلك أود أن أعرب عن تقديرنا لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، السفارة مادلين ألبرايت على عملها الرائع في الشهر الماضي.

في البداية اسمحوا لي بالنيابة عن وفد بلادتي، سلطنة عمان، أن أتقدم ببالغ الشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي على الجهود الحثيثة التي يبذلها في السعي لإيجاد حلول سلمية للصراعات من خلال الدبلوماسية الوقائية، والتي من بينها الصراع في طاجيكستان.

"خطة للسلم". ونعتبر تشكيل قوات حفظ السلم الجماعية اتفاقا إقليميا أبرم وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة متمشيا مع مقاصد المنظمة ومبادئها. وإن حياد ونزاهة تلك القوات يتجلان بوضوح في ولايتها، وقد نوه الأمين العام بذلك في تقريره عن الحالة في طاجيكستان.

إننا نعول على حقيقة أن حسن تصور وتفهم الحالة الحقيقية في طاجيكستان سيسودا على التحيزات المتبقية من فترة المواجهة، وأن مجلس الأمن سيعلم رسميا تأييده لأنشطة قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة.

إن جهود مجلس الأمن للمشاركة في أنشطة المنظمات والوكالات الإنسانية وغيرها من المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تساعد كثيرا في تعزيز الاتجاه العام صوب تحقيق الاستقرار في الحالة في أراضي طاجيكستان التي ما فتئت تعاني منذ فترة طويلة. ونشعر بالارتياح لأن أعضاء المجلس يدركون إدراكا تاما أن النجاح أو الفشل في إقامة السلم والوثام في بلدنا الصغير سيؤثر حتما على الدول الأخرى في آسيا الوسطى، لأن النتيجة ستكون إما المساعدة على استقرار الحالة في المنطقة وإما زيادة تصعيد الصراع وامتداده إلى دول مجاورة. وأنا موقن بأن الاحتمال الأخير لن يحدث.

ختاما، أود الإعراب عن امتناننا للمبعوث الخاص للأمين العام المعني بطاجيكستان السفير راميرو بيريز بايون، على جهوده الدؤوبة لتشجيع الحوار السياسي. كما أشكر حكومات إيران وباكستان والاتحاد الروسي وأوزبكستان والدول الأخرى الأطراف في الحوار بين الأطراف الطاجيكية التي شاركت بصفة مراقب. ونقدر تقديرا كبيرا جهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى تشجيع إيجاد تسوية سياسية للصراع الطاجيكي وللحالة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية.

إن حكومة طاجيكستان بدأت في اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة أمن موظفي بعثة الأمم المتحدة ولحماية ممتلكاتها. وإجراءات انضمام طاجيكستان إلى الاتفاقية الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المنتسبين إليها جارية الآن. ويحدونا وطيد

ويتمثل فهم بلدي لمشروع القرار أن مجلس الأمن يستطيع، من خلال التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بعد شهرين من إقرار المجلس لمشروع القرار، أن يراجع ويرصد أداء العملية وولايتها، بل ووجوها. واستنادا الى هذا الفهم، وابتغاء الإبقاء على توافق الآراء السائد فيما بين أعضاء مجلس الأمن وعدم الإخلال بتوافق الآراء الدقيق الذي تم التوصل اليه بالفعل، فإن وفدي سيصوت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ظلت حكومة باكستان تشعر بقلق عميق إزاء الأزمة السياسية الجسيمة في طاجيكستان والناجمة عن الخلافات بين الحكومة والمعارضة. لقد كان هذا التطور التعيس بمثابة نكسة خطيرة للجمهورية الفتية التي لا ترتبط معها باكستان بروابط ثقافية ودينية قوية فحسب، وإنما تقيم معها تعاونا وثيقا، حيث أن كلانا دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي.

لقد ظلت باكستان تشارك بنشاط في الجهود الدولية المبذولة لحل الأزمة بطريقة سلمية ومن خلال المفاوضات. وقد شاركت حكومة باكستان في هذا السياق، بصفة مراقب، في جميع جولات المحادثات التي دارت فيما بين الطاجيكيين حول المصالحة الوطنية. ولا تزال باكستان تؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص السفير بيريز بالون لتسهيل عملية المصالحة الوطنية في طاجيكستان.

وقد شرفت باكستان باستضافة الجولة الثالثة من المحادثات فيما بين الطاجيكيين في إسلام آباد في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الى أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والتي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد شارك في هذه المحادثات بصفة مراقب كل من باكستان، وأفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، والاتحاد الروسي، وأوزبكستان، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد جرى التفاوض في إسلام آباد حول تمديد اتفاق طهران بشأن وقف النار المؤقت ووقف الأعمال العدوانية الأخرى، ووافق الطرفان على تمديد هذا الاتفاق لوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى

وفي الوقت الذي يود فيه وفد بلادي أن يعرب عن شكره للمبعوث الخاص للأمين العام إلى طاجيكستان على الدور الدبلوماسي الذي يضطلع به، فإنه ليود في المقام ذاته أن يسجل عبارات الترحيب بالدور التسهيل الذي تبذله رابطة كمنولث الدول المستقلة وكذلك للمساهمة الايجابية التي تبذلها دول الجوار التي تمكنت من عقد جولات ناجحة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين بشأن المصالحة الوطنية تحت رعاية الأمم المتحدة والتي كان آخرها الجولة الثالثة من تلك المحادثات التي جرى عقدها في العاصمة الباكستانية إسلام آباد خلال الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

إن وفد بلادي يتفق تماما مع وجهة نظر الأمين العام الواردة بالفقرة الأخيرة من تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي يشير فيها إلى الآتي:

"فمشاكل طاجيكستان يجب أن تحل عن طريق عملية سياسية، تساندها الحكومات المعنية بالأمر، ويضطلع بها المجتمع الدولي ككل عن طريق الأمم المتحدة. ولكن المسؤولية الأساسية عن تسوية الخلافات بين الطرفين الطاجيكيين تقع على كاهل هذين الطرفين نفسيهما. أما المجتمع الدولي فينبغي أن يكون تقديمه للمساعدة المطلوبة منه مشروطا بإقرار الطرفين الطاجيكيين بتلك المسؤولية واتخاذهما خطوات فعالة للوفاء بها." (S/1994/1363، الفقرة ٣٧)

إن وفد بلادي، في الوقت الذي يرحب فيه بالخطوات الايجابية التي أقدم عليها الطرفان الطاجيكيان والمتمثلة بالتوقيع على الاتفاق المؤقت بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال العدائية، فإنه ليعتبر بأن ذلك الاتفاق يمكن أن يمهد الطريق نحو تهيئة الظروف المناسبة لعملية التسوية السلمية للصراع في طاجيكستان. ومن خلال الدعم السياسي الذي تقدمه الأمم المتحدة والدول المجاورة، ومراعاة لكون المسؤولية الرئيسية عن حل النزاع تقع على كاهل الطرفين الطاجيكيين دون غيرهما، فإن وفد بلادي يرى بأنه لا توجد هنالك ضرورة تستدعي أن تنشئ الأمم المتحدة عملية لحفظ السلم في طاجيكستان من شأنها أن تكلف الأمم المتحدة أعباء مالية إضافية.

الدول الأعضاء بسخاء في الصندوق الطوعي الذي سينشئه الأمين العام، وأن تؤيد تنفيذ اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بشأن الوقف المؤقت لإطلاق النار، وذلك دعماً لأنشطة اللجنة المشتركة على وجه الخصوص.

ويود وفدي أن يؤكد على أنه لئن كان يعتبر إصدار مشروع القرار هاما دونما شك لتهيئة الظروف الضرورية للمصالحة الوطنية في طاجيكستان، فإن المسؤولية النهائية عن التوصل الى سلم مستديم ودائم تقع على عاتق حكومة طاجيكستان وشعبها.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعلق وفد الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على اعتماد مجلس الأمن للقرار الذي ينشئ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. فهذا الأمر يعد خطوة هامة كان يتعين اتخاذها منذ وقت طويل. إننا نعتبر إنشاء هذه البعثة تحولا محمدا في موقف مجلس الأمن بالنسبة الى إيلاء اهتمام أكبر بتسوية الصراعات في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. ونأمل أن يتعزز هذا الاتجاه ويتطور بدرجة أكبر.

إننا على اقتناع بأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ستعمل كعامل باعث على الاستقرار بالنسبة للأحوال هناك، وستعزز التنفيذ الناجح للاتفاق الذي تم التوصل اليه في الجولة الثالثة للمحادثات بين الطاجيكيين التي عقدت في إسلام آباد. ونعتقد، في الوقت نفسه، أننا سنعود مرة ثانية في مرحلة لاحقة من التسوية الى مسألة حجم البعثة.

إن أحد الأوجه الهامة والإيجابية في مشروع القرار أنه يوجه الطرفين نحو الحاجة السى أن يلتمسا بهمة سبلا ووسائل للعثور على تسوية سياسية شاملة للصراع. والوفد الروسي مقتنع بأنه لا يوجد بديل عن الوسائل السياسية السلمية في إنهاء الصراع في طاجيكستان وتسوية الحالة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية، على أساس حوار بناء بين طرفي الصراع.

إننا نرحب بجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص السفير بيريز - بالون لتعزيز المصالحة الوطنية في طاجيكستان، ونؤيدها بحماس. وتعمل روسيا، جنبا

حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥. ووقع الجانبان أيضا في هذا الاجتماع بروتوكولا بشأن إنشاء لجنة مشتركة لرصد تنفيذ الاتفاق. ويحتوي هذا البروتوكول الهام على أحكام تتعلق بأداء اللجنة المشتركة لوظائفها، والتي يتعين أن تقدم لها كل من حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية دعما لوجستيا وماديا. كما حدد في البروتوكول دور الأمم المتحدة في مساعدة عمل اللجنة المشتركة. وإن من دواعي الارتياح الكبير أن تكون حكومة باكستان قد شاركت بنشاط أثناء محادثات إسلام آباد في المفاوضات التي نجحت في فض الخلاف الخطير المستحكم بين الطرفين الطاجيكيين. وقد أفضى ذلك الى اختتام جولة محادثات إسلام آباد بنجاح.

وستواصل باكستان المشاركة بنشاط، بصفة مراقب، في جولة المحادثات التالية التي ينتظر أن تعقد في موسكو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وان الوفد الباكستاني ليأمل مخلصا أن يبذل الطرفان الطاجيكيان مرة ثانية في هذه الجولة جهودا مخصصة لتحقيق مزيد من النجاح من أجل حسم خلافاتهما، فيمهدا بذلك الطريق أمام التسوية الشاملة للأزمة. وفي هذا الخصوص، يشعر وفدي بأنه من المحتم أن تبدي جميع الأطراف، أثناء هذه الفترة الشديدة الحساسية، أقصى قدر من ضبط النفس. لذلك فإن وفدي يحذر من اتخاذ أي إجراء متعجل أو من جانب واحد، مثل التعجيل بإجراء انتخابات أو أي انتهاك لوقف إطلاق النار. إننا نحث على تمديد اتفاق وقف إطلاق النار وعلى مواصلة الحوار.

ويؤيد وفد باكستان تماما مشروع القرار. فباعتماده يكون المجلس قد اتخذ اجراء بشأن جميع التوصيات الهامة التي يتضمنها تقرير الأمين العام (S/1994/1363) ويكون المجال قد هيئ لخلق الظروف الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية وإيجاد حل سياسي للأزمة في طاجيكستان. إن إنشاء بعثة لمراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تطور هام من شأنه أن يقدم مساهمة إيجابية في العملية بواسطة توفير آلية محايدة وموضوعية.

وفي حين أن تنفيذ الخطوات الكثيرة الموجزة في مشروع التقرير سيساهم دونما شك في تدابير بناء الثقة بين الطرفين، فلا يزال من الضروري أن تساهم

السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تظلمعان بولائتين مستقلتين، ولكن هدفهما واحد: تعزيز استقرار الوضع وتعزير عملية المصالحة الوطنية في طاجيكستان، وهي عملية تتطلب التفاعل فيما بينهما.

وفي الختام، أود أن أناشد الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تقوم بأسرع وقت ممكن بتنفيذ مقرر مجلس الأمن، الذي أمل أن يعتمد بالإجماع، وأن تقوم بوزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وفقا للخطة التي وضعها الأمين العام في تقريره.

ونحن نعلق الأمل على أن يتم، بعد اعتماد مشروع القرار هذا، إنشاء صندوق للتبرعات دعما لتنفيذ اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر، وأن تستجيب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهمة للنداء الوارد في مشروع القرار بالإسهام في هذا الصندوق.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلادي الكلمة في المجلس خلال هذا الشهر، اسمحو لي أن أهنئكم على توليكم منصب رئاسة مجلس الأمن. واسمحو لي أيضا أن أشكر السفيرة ألبرايت وأن أهنئها على المهارات الرائعة التي أظهرتها هي وجميع أعضاء وفدها خلال الشهر المنصرم.

إن مجلس الأمن، إذ يأذن بالقيام بعملية حفظ للسلم في طاجيكستان، على وشك أن يعطي الأمم المتحدة دورا أكثر نشاطا بكثير في منطقة أخرى من الاتحاد السوفياتي السابق. وباستثناء العملية الصغيرة ذات الفترة المحدودة للغاية في قطاع أوزو في تشاد، ستكون هذه هي العملية الوحيدة التي يأذن بها المجلس هذا العام.

وفي هذه الأثناء، يجري إنهاء العديد من العمليات الأخرى، على أساس قرارات المجلس. فنحن ننهي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي، على الرغم من نجاحها في التغلب على المجاعة التي تعرضت لها الملايين من البشر، تبين أنها فاشلة في جوهرها من ناحية العملية السياسية. كما أننا ننهي عملية الأمم المتحدة في موزامبيق التي حققت،

الى جنب مع الدول الأخرى والمنظمات الاقليمية التي شاركت في المحادثات بين الطاجيكيين بصفة مراقب، وبالتعاون الوثيق مع جهود الأمم المتحدة، على تقديم مساهمة من جانبها لدفع عملية السلم الى الأمام.

إننا نعلق أهمية كبيرة على إنجاز تقدم جوهري في الجولة الرابعة المرتقبة للمحادثات بين الطاجيكيين التي ستعقد في موسكو. إن هذه الجولة ستكون معقدة، فستجري فيها مناقشة للقضايا السياسية والدستورية الأساسية. إننا نتمنى كل النجاح للسيد بيريز - بالون فيما يقوم به من إعداد لهذه الجولة.

وفي الوقت ذاته، من الواضح أن الحوار السياسي البناء لا يمكن أن يجري إلا في ظل التقيد الدقيق والكامل من جانب الأطراف بجميع الالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد.

وهنا، من دواعي قلقنا البالغ أن القطاع المتعنت من المعارضة لا يزال يقوم بأعمال استفزازية على الحدود، بالإضافة الى أعمال التخريب والإرهاب داخل البلاد.

ونحن نعتقد أن تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الأطراف يجب ألا يكون مقترنا بشروط. وينبغي ألا يعتبر الامتثال لأحكام الاتفاق المبرم ورقة رابحة يمكن استبدال تنازلات بها في مسائل أخرى، بل أن يعتبر شرطا مسبقا لمواصلة الحوار السياسي. ونأمل أن يكون للنداء الوارد في مشروع القرار أثر إيجابي في هذا الصدد.

إن الوفد الروسي يلاحظ أن مشروع القرار يؤكد على أهمية الاتصال الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وقوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان، وهو أمر تأييده وارد في ولاية بعثة الأمم المتحدة.

إننا نؤكد من جديد على استعدادنا للتعاون بشكل وثيق مع قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وعلى اهتمامنا بهذا التعاون. فقوات حفظ

يصف نفسه بأنه أولي أو "مؤقت". ثالثاً، إننا نبعث رسالة هامة الى الطرفين - أي أن المسؤولية عن الامتثال لوقف إطلاق النار تقع على عاتق الأطراف الطاجيكية ذاتها. إن ما نتعهد به هو مجرد مساعدة اللجنة المشتركة، التي تمثل أداة تنفيذه. ومن شأن الوقف الفعال لإطلاق النار بدوره أن يساعد على تهيئة مناخ تستطيع فيه المحادثات السياسية أن تؤدي الى المصالحة الوطنية. رابعاً، ينص مشروعنا على أن يقوم مجلس الأمن بإجراء استعراض دوري للوضع السياسي والعسكري العام في طاجيكستان ولأداء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. خامساً - وأخيراً - يشمل مشروع القرار أيضاً دعوة الأطراف الى ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وحرية تنقلهم. وإننا نتوقع من حكومة طاجيكستان أن تبرم على وجه السرعة اتفاقاً مع الأمم المتحدة حول مركز بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وفي كل الأحوال، فإن أي مساس بأمن مراقبين وحرية حركتهم سينظر إليه بالتأكيد في ضوء خطير للغاية عندما يطرح مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان للمناقشة في المرة القادمة.

وهناك سبب آخر جعل وفد بلادي يولي اهتماماً خاصاً لطاجيكستان. إن مشروع القرار يضع إطاراً واضحاً لأنشطة القوات الأخرى في طاجيكستان ولاتصالاتها الوثيقة مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويعبر هذا الإطار عن مبدأ نعتبره حيويًا بالنسبة لأداء تلك القوات الأخرى - الموجودة في البلاد بدعوة من طرف واحد فقط من الأطراف - وهو: مبدأ الحياد والنزاهة المكرس، أصلاً، في ولايتها.

إننا نأمل في أن تتاح بصورة دورية المزيد من المعلومات عن علاقة بعثة الأمم المتحدة مع تلك القوات. وثمة حاجة واضحة الى الشفافية في أنشطة قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وكذلك القوات غير الطاجيكية الموجودة على الحدود. وتعتقد حكومة بلادي أن رصد حيادها ينبغي أن يكون جزءاً من عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وفي الحقيقة يرى وفد بلادي أن هذا الجانب من الحالة لا يعبر عنه بالكامل في مشروع القرار على النحو اللازم.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، فقد خرجت المشاورات غير الرسمية بنص يوازن بشكل جيد أوجه

بالتحديد من حيث العملية السياسية، نجاحاً باهراً. وفي ضوء الدروس المستخلصة من هاتين العمليتين، فإننا نفكر في احتمالات نجاح عملية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

إن هذه العمليات الثلاثة كلها تمثل تحدياً جديداً الى حد ما للأمم المتحدة، لأننا نتعامل مع شروط مسبقة حرجة بالنسبة للتنمية المحلية السلمية والديمقراطية للبلدان المعنية. إن نجاح هذه العمليات يقاس بالدرجة التي تتحقق بها المصالحة الوطنية.

وفي هذا السياق، ما برح وفد بلادي يشعر بالقلق المستمر إزاء هشاشة الترتيبات التي توصلت إليها الأطراف المتحاربة في طاجيكستان حتى الآن. وأن المسائل المؤسسية الأساسية، بما فيها ترسيخ ذات التكوين السياسي في البلاد، لم تعالجها الأطراف بعد. كما أن جولة المحادثات السياسية التالية، التي كان من المقرر لها أن تعقد أصلاً في موسكو في أوائل كانون الأول/ديسمبر، قد تم تأجيلها لمدة شهر على الأقل. ووقف إطلاق النار الذي تلتزم به الأطراف مكرهة يجري تكييفه بوجود مراقبي الأمم المتحدة، بما يقرب من المبدأ رأساً على عقب؛ لأننا نشترط عموماً لإرسال المراقبين، الى أي موقع، وجود وقف فعال لإطلاق النار. وقد استغرقت الأطراف فترة شهور بعد الموعد النهائي الأصلي لتحقيق تبادل السجناء والمحتجزين الذي اتفقوا عليه بأنفسهم. وهذه لا تعد بؤادر مشجعة.

وحتى في ضوء ذلك، نعتقد أن مجلس الأمن قد تعلم بعض الدروس. فمن أجل وضع بعض الشروط المسبقة الأساسية لنجاح عملية للأمم المتحدة، عالج المجلس بالصورة اللازمة العناصر الهامة التالية في مشروع القرار المعروض علينا.

أولاً، التعبير في نص المشروع عن ولاية واقعية وعملية، تتبع مقترحات الأمين العام. ثانياً، إيضاح الإطار الزمني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. بالإضافة الى ذلك، هناك صلة واضحة بين التزامنا - أي المساعدة الدولية - والعملية السياسية في طاجيكستان - أي المصالحة الوطنية. ونحن نعتقد أن هذه الصلة تمثل صيغة سليمة للمسألة، لأن العملية بأكملها لا تزال تستند الى اتفاق لوقف إطلاق النار

في البيان الرئاسي الصادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/65) رحب مجلس الأمن بتمديد الاتفاق الخاص بالوقف المؤقت لإطلاق النار والأعمال العدائية الأخرى حتى ٦ شباط/فبراير، وقد تمت الموافقة على التمديد لمواصلة هدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. لقد كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إسلام آباد خطوة إيجابية جديدة بالتأييد، والقرار الذي اتخذ توا يبين بجلاء وعلى وجه التحديد إصرارنا على مساعدة الأطراف على تنفيذه.

إن الحفاظ الفعال على وقف الأعمال العدائية ضروري لاستمرار العملية التي يجب أن تفضي بطاجيكستان إلى المصالحة الوطنية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وإقامة الديمقراطية. ونحن نرى أنه ينبغي بذل كل جهد لتعزيز التحقيق السريع للاتفاق السياسي في إطار المفاوضات التي تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمساعدة مختلف دول المنطقة. والقرار الذي اتخذ توا، في الواقع، يجعل ذلك شرطا أساسيا مسبقا لاستمرار تقديم مساعدة الأمم المتحدة إلى طاجيكستان.

وليس لدى الأمم المتحدة أية نية لأن تحل محل الأطراف ذاتها، إذ أن هذه الأطراف هي التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن إيجاد تسوية سياسية لنزاعاتها. ومع ذلك، إن الإشارة التي أرسلها مجلسنا اليوم يجب أن تشجع هذه الأطراف على أن تواصل السير على درب التفاوض الذي اختارته. وفي هذا الصدد، يذكر وفد بلادي بالأهمية القصوى لإجراء الجولة الرابعة من المحادثات الطاجيكية المقرر عقدها في موسكو، في وقت مبكر. ويحدونا وطيد الأمل في أن يسفر هذا الاجتماع عن نتائج جوهرية.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يشيد بالمبعوث الخاص للأمين العام السفير بيريز بالون، الذي تستحق مآثرته عظيم التقدير.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بالقرار الذي اتخذه هذا المجلس توا. فهو يمثل اعترافا، من جانب المجلس، ليس فقط بالمعاناة التي سببها الصراع في طاجيكستان، لكن أيضا بالتقدم المحرز حتى الآن في عملية المصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بدور الاتحاد الروسي والبلدان الأخرى المراقبة

القلق المختلفة لدى أعضاء مجلس الأمن، ووفد بلادي سيصوت لصالح اعتماده. وعلاوة على ذلك، فإن المناقشات جارية بالفعل حول مشاركة المراقبين العسكريين التشيكيين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشيد بالبلدان العديدة في المنطقة والمنظمات الكثيرة، بما فيها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، التي قامت بدور الوسيط والكفيل في تحقيق التقدم المحرز حتى الآن، وكذلك بالجهود الدؤوبة التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام الذي يرى وفد بلادي دوما أن نصحيته ومشورته مفيدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1415.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رومانيا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٩٦٨ (١٩٩٤).

والآن، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفد بلادي بالقرار الذي اتخذه مجلسنا توا بإيفاد بعثة مراقبي الأمم المتحدة إلى طاجيكستان لمدة ستة أشهر، لمساعدة اللجنة المشتركة على رصد تطبيق اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

من ٤٠ مراقبا عسكريا تابعا للأمم المتحدة إلى طاجيكستان لمساعدة الأطراف في الحفاظ على وقف إطلاق النار في حرب مدنية راح ضحيتها الكثيرون. وبهذا القرار، يبدي مجلس الأمن والمجتمع الدولي استعدادهما للتدخل في حل هذا الصراع. وهذا يمثل خطوة رئيسية كبرى لا يجب الحكم عليها بحجم البعثة. فالمراقبون العسكريون الـ ١٧ التابعون للأمم المتحدة والموجودون بالفعل في المنطقة قد اضطلعوا بدور هام في حسم مزاعم انتهاكات وقف إطلاق النار، وهم يعملون مع اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر. وزيادة عددهم إلى ٤٠ مراقبا ستمكن من القيام بهذا العمل في مواقع أخرى عديدة أكثر حساسية من الناحية السياسية.

ومع ذلك، أود أن أؤكد على أن ولاية المجلس لهذه البعثة تعلن، على نحو سليم، أن الأطراف في طاجيكستان هي نفسها التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حسم خلافاتها. ويبرز القرار هذه النقطة بربط مستقبل البعثة على نحو واضح بعملية المصالحة الوطنية. وهذه البعثة موفدة لمساعدة الأطراف في الصراع، وهي تعمل بالتنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى وكذلك مع القوات الموجودة بالفعل في الميدان.

لقد أظهرت الأطراف - بالمساعدة القديرة للمبعوث الخاص للأمين العام السفير بيريز بالون - أنها تستطيع أن تحرز التقدم صوب المصالحة. وقد تم تمديد وقف إطلاق النار الأولي حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥. ويتعين على الأطراف أن تتصرف بسرعة لمد وقف إطلاق النار إلى ما بعد ذلك التاريخ بوقت غير قليل؛ ففي الواقع، يجب تمديد وقف إطلاق النار ويجب الالتزام به إذا ما كان للبعثة أن تبقى إلى ما بعد هذا التاريخ كما شرعت الأطراف في إجراء مناقشات سياسية والقيام بتبادل الأسرى، وعليها أن تستأنف مناقشاتها بحماس، بنية اتخاذ خطوات أخرى ذات مغزى صوب إقرار السلم والمشاركة في المزيد من عمليات تبادل الأسرى وغير ذلك من تدابير بناء الثقة الأخرى.

يشكل إجراء الانتخابات النيابية فرصة خاصة لتقدم المصالحة الوطنية، شريطة أن يسمح توقيتها وطريقة إجرائها بمشاركة طائفة عريضة من الأطراف وأن تكون عملية التصويت حرة ونزيهة. ويحدونا الأمل

للمحادثات بين الأطراف الطاجيكية، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك المبعوث الخاص للأمين العام السفير بيريز بالون، على مساعدتهم في تحقيق التقدم المحرز حتى الآن.

غير أن هناك الكثير الذي يجب القيام به. وهأنذا اليوم أناشد الأطراف أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة لإحراز التقدم. وكما يسلم القرار الذي اتخذناه توات، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعده وييسر عملية المصالحة الوطنية في طاجيكستان، لكن الأطراف نفسها هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حسم خلافاتها. ونحن نأمل، بصفة خاصة، في أن يتسنى إحراز تقدم جوهري في الدورة الرابعة للمحادثات بين الأطراف الطاجيكية المخطط لعقدها في موسكو.

من الضروري أن يتمكن الأمين العام من تقديم تقرير في موعد غايته ٦ شباط/فبراير، لا يعلن خطط تمديد وقف إطلاق النار، لكن ليعلن أيضا استمرار إحراز التقدم بالمصالحة الوطنية والنهوض بالديمقراطية. إن بعثة جديدة للأمم المتحدة من هذا النوع بحاجة إلى أن تكون مرتبطة بعملية سياسية واضحة تسفر عن تسوية تفاوضية وحكومة وطنية ممثلة للجميع وقابلة للاستمرار. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد الأهمية التي يوليها وفد بلادي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة يجب أن تشارك فيها المعارضة الطاجيكية مشاركة كاملة. ويحدونا الأمل في أن تستفيد حكومة طاجيكستان من خبرة ومشورة بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في دوشانبي، وبعثة الأمم المتحدة، في الإعداد لتلك الانتخابات.

إن ظهور طاجيكستان بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة قد قوض على نحو وحشي من جراء ما أعقبه من معاناة مدنية وبؤس بشري. إن إنشاء بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة عبارة عن عون هام ولكن قليل على درب المساعدة الوطنية والإنعاش الاقتصادي. ولعل أفضل شيء يمكن أن نتمناه لشعب طاجيكستان هو أن تتمكن الأمم المتحدة من تحويل انتباهها في ذلك البلد من رصد وقف إطلاق النار إلى إعادة البناء الاقتصادي بعد انتهاء الصراع.

السيد اندفورث (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قررنا اليوم إيفاد فريق

طويلة من الهدوء هناك من تنفيذ تدابير بناء ثقة جديدة والتقدم بعملية المصالحة الوطنية. وهذا ينبغي أن يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ديمقراطية بأوسع مشاركة ممكنة توفر للبلاد حكومة شرعية ذات قاعدة عريضة.

ومع هذا، يود وفد بلادي أن يشير إلى أن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة ليس غير مشروط أو غير محدد المدة. إن الفقرة ٣ من القرار ٩٦٨ (١٩٩٤) تقضي بوضوح بالحاجة إلى تمديد اتفاق وقف إطلاق النار وإلى إثبات الأطراف بوضوح أنها تخلت عن اللجوء إلى العنف.

يجب على المجلس أن يحصل على دليل ملموس، في شكل تقرير يقدمه الأمين العام، على أن الأطراف قد تحركت فعلاً نحو المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية. ولذلك، فإن الجولة المقبلة للمفاوضات، المقرر إجراؤها في موسكو، يجب أن تسجل تقدماً هاماً في العملية السياسية لأن ذلك ضروري لحل الصراع.

ينبغي لنا أن نؤكد أيضاً الحاجة إلى الاتصال والتعاون الوثيقين في الميدان بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة كمنولث الدول المستقلة وكذلك مع القوات المسؤولة عن رصد الحدود مع أفغانستان.

أخيراً، يعتقد وفد بلادي أن بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنشأة في طاجيكستان يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في عملية السلام. ولذلك سيكون من الضروري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وبعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي أن تعمل معاً انطلاقاً من موقفيهما المختلفين وفيما يتعلق بولايتيهما المختلفتين وأن تسهما بالتالي في تهيئة مناخ موات للمصالحة الوطنية في طاجيكستان. وهذا، بدوره، ينبغي أن يؤدي إلى استقرار أكبر في المنطقة.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد توصل مجلس الأمن اليوم إلى قرار بشأن مسألة طاجيكستان على أساس تقرير شامل قدمه الأمين العام.

في أن تكون الانتخابات الموضوع الرئيسي للمناقشات في الجولة القادمة لمحادثات السلم في موسكو.

توفد بعثة المراقبة إلى طاجيكستان للمساعدة في أن تؤكد للأطراف أنها، إذا ما اتخذت هذه الخطوات، ستحظى بمساعدة الأمم المتحدة وتأييدها. وفي الوقت ذاته، على هذه الأطراف أن تتفهم أن هذا الاستعداد من جانب المجتمع الدولي للمساعدة له جانب آخر عكسي: فعدم المشاركة الحقيقية في المصالحة سيلحق الضرر بهذا التأييد. وسيتابع المجلس التطورات في طاجيكستان باهتمام وبثقة ملؤها الأمل.

السيد يانيز بارنويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد اعتمد مجلس الأمن توا بالإجماع القرار ٩٦٨ (١٩٩٤) الذي قرر به إنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة لحفظ السلام تقوم - بالاشتراك مع اللجنة المشتركة التي أنشأتها الأطراف - بالمساعدة في تعزيز وقف إطلاق النار المتفق عليه في طاجيكستان، الذي بدأ سريانه يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية المؤدية إلى حل الصراع.

وأود أن أؤكد، أولاً وقبل كل شيء، تقدير وفد بلادي لجهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام، وبخاصة مبعوثه الخاص، السفير بيريز - بالون، الذي ما كان للتقدم المواتي أن يتحقق أبداً في العملية التي يساعد مجلس الأمن الآن على تعزيزها بدون صبره وجهوده الدؤوبة.

نود أيضاً أن نذكر التعاون الفعال في هذه الجهود من جانب الاتحاد الروسي، وأفغانستان، وأوزبكستان، وإيران، وباكستان، وكازاخستان، وممثلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة العالم الإسلامي.

إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ووزعها الكامل على أساس المراقبين العسكريين الخمسة عشر الذين كانوا يعملون بالفعل هناك منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر، والذين سيضاف إليهم الآن أفراد جدد، سيكون من الأصعب استئناف الأعمال العدائية بين الأطراف. ونحن نأمل أن تمكن فترة

ووقف فعال لإطلاق النار، وولاية محددة وواضحة من حيث الوقت، وتقدير مالي يبدو في نظرنا واقعيًا ومعتدلاً.

ونود أن نقول إن القرار الذي اعتمدها توا يحظى بتعاون البعثة المراقبة، وقوات حفظ السلام المشتركة التابعة لكمونلث الدول المستقلة، وقوات الحدود من روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان. وهذا كله بالنسبة لوفد بلادي يحظى بالأولوية.

بواسطة هذا القرار، ينشئ مجلس الأمن عملياته الثانية لحفظ السلام هذا العام، وقد كانت الأولى - على ما نذكر - العملية المتعلقة بقوة قطاع أوزو في تشاد. وهذا الحدث الهام يبرز الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للحالة في طاجيكستان وعلى الحدود مع أفغانستان.

مع هذا، من المهم أن نشير، كما فعل الأمين العام في تقريره، وكما أشار مجلس الأمن، أن الأطراف ذاتها - الأطراف الطاجيكية - هي التي يجب أن تتحمل بالكامل مسؤولياتها وتتخذ جميع التدابير الضرورية لتعزيز عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسفير بيريز - بالون ممثل أوروغواي للطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمهمته.

نود أيضا أن نعرب عن تقدير الأرجنتين للحكومات والمنظمات الإقليمية التي لا تزال تعمل مع عملية السلام وتدعمها بطريقة ملموسة. وعلى وجه الخصوص، الاتحاد الروسي، وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، وكلها استضافت جولات المفاوضات الثلاث التي عقدت فعلا.

انبثقت عن الدورتين الأخيرتين من المفاوضات اللتين عقدتا في طهران وإسلام أباد، نتائج مواتية فيما يتعلق بالأزمة في طاجيكستان، التي تؤثر أيضا على أفغانستان. وإن وقف إطلاق النار المؤقت وتمديده بعد ذلك، وتبادل السجناء بين الأطراف، وإنشاء لجنة مشتركة، والاتفاق على القيام بجولة جديدة من المفاوضات في موسكو لتناول مسائل مثل تلك الخاصة بترتيبات إجراء انتخابات ديمقراطية حرة في البرلمان الطاجيكي، تبين جميعا إرادة الأطراف في التعاون في البحث عن حل.

مع ذلك، لا تزال هناك بعض العلامات المثيرة للانزعاج. إن أعمال العنف لا تزال مستمرة في طاجيكستان، الأمر الذي يجعل الحالة متفجرة إلى حد ما سواء في داخل البلاد أو على طول الحدود مع أفغانستان. ولهذه الأسباب، نوافق على اقتراح الأمين العام بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على نحو سريع.

إننا نعتقد أن ظروفنا قائمة فعلا تبرر إنشاء عملية أخرى لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف،